منوعات

MEDIA

بيانات فرنسيين

كشف موقع «ميديابارت» عن ثغرة في موقع ينقل نتائج فحوص كوفيد-19 أجريت في فرنسا إلى المنصة الحكومية، ما أتاح الوصول إلى البيانات الشخصية ونتائج الفحوص لـ700 ألف شخص. وكانت أسماء وكنيات وتواريخ ميلاد وعناوين وأرقام هواتف وأرقام الضمان الاجتماعي والبريد الإلكتروني، بالإضافة إلى نتائج فحوص 700 ألف شخص متاحة حتى الجمعة بفضل «كلمة سر يمكن العثور عليها بشكل واضح في ملف يمكن للجميع الوصول إليه» على موقع «فرانستيست»، كما ذكر الموقع الإخباري. «فرانستيست» شركة تأسست في كانون الثاني/يناير متخصصة في نقل البيانات من فحوص كوفيد التي تم إجراؤها في الصيدليات إلى منصة «نظام معلومات الفحوص». وهذه المنصة آمنة تسجل فيها نتائج فحوص كوفيد-19 بشكل منهجي «للتحقق من الاهتمام بجميع الحالات الإيجابية» ولتحديد المخالطين كما أوضحت وزارة الصحة على موقعها الإلكتروني. وبالنتيجة، يستخدم الكثير من أصحاب الصيدليات وسطاء لإدخال نتائج الفحوص التي تم إجراؤها في إطار «نظام معلومات الفحوص». بالتالي فإن «فرانستيست» تتقاضى يورو واحدا عن كل عملية إرسال، وفقًا لميديابارت. ويوم الأحد، أرسلت المديرية العامة للصحة بريدًا إلكترونيًا إلى أصحاب الصيدليات لتذكيرهم بالبرمجيات المعتمدة والمتناغمة مع نظام معلومات الفحوص، والذي لا تعد فرانستيست جزءًا منه.

(فرانس برس)

انتخابات العراق: فيسبوك يحارب التضليل

يقيّد موقع «فيسبوك» الإعلانات الانتخابية والحزبية في العراق قبل أقل من شهر ونصف الشهر على حلول موعد الانتخابات البرلمانيّة، بطلب قضائي، وسط إجراءات للحد من التضليل

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

كشف مختصون تقنيون عراقيون، عن وضع شركة «فيسبوك» قيودًا على نشر الإعلانات الانتخابية والحزبية في العراق، بعد أيام من صدور تقارير تحدثت عن توجه غالبية القوى السياسية للترويج الانتخابي عبر تطبيق «فيسبوك».

ونقلت مواقع إخبارية عراقية محلية، عن مختصين تقنيين، تأكيدهم أن «شركة فيسبوك ضيقت على الإعلانات الممولة، عبر تطبيقها للتواصل الاجتماعي، المتضمنة كلمتي (انتخابات) أو (حزب)»، مبينةً أن «التضييق بدأ منذ يومين، على المعلنين في العراق، الذين يطلبون ترويج منشورات مقابل دفع مالي».

وأشارت إلى أن «الشركة تطلب من المعلنين التعريف بهوياتهم وبمصادر تمويل إعلاناتهم التي تنشر على تطبيقها، مقابل القبول بالنشر». من جهته، يقول خالد الربيعي، وهو صاحب مكتب لخدمة الإنترنت في بغداد، إن «العديد من الأشخاص ومنهم مرشحون للانتخابات البرلمانية، حاولوا إعادة بطاقات الإعلانات الممولة إلى المكتب، بعد أن فشلوا بنشر إعلاناتهم». ويوضح لـ«العربي الجديد»، أن «هؤلاء شكوا من أن فيسبوك يرفض إعلاناتهم إلا بشروط منها التعريف بهوياتهم، وهو أمر لم يتقبلوه»، مؤكدًا أن «الطلب على البطاقات الممولة انخفض بسبب تقييد نشرها». صحيح أنّ «فيسبوك» لديه سياسة خاصة بالإعلانات والانتخابات، بسبب الأحداث بين الانتخابات الرئاسية الأميركية 2014 و2020، لكنّها لم تؤثّر كثيراً في التطبيق على العالم العربي سابقاً، فيما ترد العديد من الدول العربية في تقارير حذف حسابات وحملات تضليل.

أطلقت شركة «فيسبوك» هذا الشهر نظاماً لفحص من يقوم بالإعلانات السياسية على الموقع أو على «إنستغرام» في محاولة للحد من الأخبار المزيفة قبل الانتخابات.

ويؤكد مسؤولون أن إجراءات فيسبوك الأخيرة جاءت بطلب من السلطة القضائية العراقية. ويقول مسؤول في هيئة الإعلام والاتصالات، لـ«العربي الجديد»، إن «شركة فيسبوك لا تقيد الخدمة في بلد دون غيره، إلا بطلب رسمي»، مرجحاً أن «تكون اللجنة التي شكلتها السلطة القضائية لمتابعة ورصد مواقع التواصل الاجتماعي هي التي قدمت الطلب». ويشير إلى أن «الفترة الأخيرة شهدت رصد دعاية انتخابية وحزبية خارجة عن السياقات القانونية، وأن البعض اعتمدوا على التشهير وعلى تأجيج الطائفية، الأمر الذي يهدد السلم المجتمعي»، مبيناً أن «السلطة القضائية بدأت ملاحقة هؤلاء، وعلى ما يبدو أنها طلبت من شركة فيسبوك تقييد الإعلانات المشبوهة».

> رصد دعاية انتخابية وحزبية خارجة عن السياقات القانونية

يجري ذلك في ظل نشاط ملحوظ للسلطة القضائية العراقية، بشأن ملف الرقابة على وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي، سيما بعد قرارها الأخير برصد المخالفات في المواقع، وإحالة المتورطين بها الى محاكم التحقيق. وكان مجلس القضاء الأعلى في العاصمة العراقية بغداد، قد أطاح، الخميس الماضي، بمجموعة كانت تخطط للتلاعب بنتائج الانتخابات وإحداث «فوضى سياسية» في البلاد مرتبطة بأحد السياسيين دون ذكر اسمه.

وفي السياق، نقلت وكالة الأنباء العراقية عن ممثلة الأمم المتحدة في العراق جنين بلاسخارت، تحذيرها من الأخبار المضللة التي تزعزع ثقة الجماهير بالانتخابات. وأضافت: «إن وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في العراق تنشر معلومات مضللة وحتى نظريات مؤامرة تخلق تصورات خاطئة حول التصويت البرلماني». وأشارت بلاسخارت إلى أن «المعلومات المضللة وفيرة وواسعة النطاق حول المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاحتجاجات والمسؤولين الحكوميين والمنافسين السياسيين وكذلك حول الأمم المتحدة»، موضحةً أنّ «هناك شائعة تنتشر بسرعة مفادها أن «فريقها التابع للأمم المتحدة ومقره العراق كان يضغط من أجل تأجيل الانتخابات بدلاً من مساعدة مسؤولي الانتخابات العراقيين في تخطيطهم»، واصفةً إياها بالادعاء السخيف. كما أوضحت بلاسخارت أن المسؤولية تقع على عاتق السياسيين العراقيين الذين يمكنهم «إجراء التصويت أو كسره».

ويخوض المرشحون للانتخابات البرلمانية العراقية، المقرر إجراؤها في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل تنافسا في الدعاية الانتخابية، التي بدأت مبكرا خلال هذه الدورة الانتخابية، وفق ضوابط حددتها المفوضية المستقلة للانتخابات، والتي عدّت الخروج على تلك الضوابط مخالفات قانونية.

خلال الانتخابات البرلمانية عام 2018 (علي مكرم غريب/الأناضول)

الجزائر: تعديل قانونَي الإعلام والسمعي البصري

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

أحال مجلس الوزراء في الجزائر مسودة جديدة لقانوني الإعلام، والسمعي البصري، إلى البرلمان لتعديله «وفقاً لمزيد من النقاش والإثراء»، ما يعني إرجاء تسوية آنية لوضعية القنوات المستقلة في الجزائر. وطلب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون من الحكومة إشراك البرلمان بغرفتيه «لتحقيق مزيد من الإثراء والنقاش لهذين النصين الأساسين المرتبطين مباشرة بمشروع توافق بين القرار الديمقراطي والحفاظ على الأمن القومي للبلاد»، ما يعني إحالة النصين إلى لجنة الاتصال في البرلمان، وعرضه للنقاش العام، قبل أن يأخذ طريقه نحو التطبيق. ويستهدف تعديل قانوني الإعلام والسمعي البصري إعادة تنظيم قطاع الصحافة والقنوات والإذاعات المستقلة في البلاد، بعد سنوات من الفوضى والغموض الذي شاب انطلاق عمل القنوات المستقلة منذ عام 2012، دون وجود إطار قانوني فعلي. وتستغرق إحالة النصين القانونيين الجديدين على البرلمان بعض الوقت، خاصة أنه يتعين على لجنة الاتصال في البرلمان فتح نقاش بشأن القانونين مع المختصين والمهنيين والصحافيين ومديري الصحف والقنوات، وكذلك مع خبراء الإعلام والقانونيين، قبل إحالته على النقاش العام، في المجلس الشعبي الوطني ثم في مجلس الأمة، ويأخذ ذلك فترة قد تصل إلى حدود الربيع المقبل.

وفي 23 أغسطس/ آب الماضي، كلّف الرئيس الجزائري الحكومة بضرورة الإسراع في الوضع القانوني للقطاع السمعي البصري في الجزائر، و«تسوية الوضعية المريبة للقنوات التلفزيونية الجزائرية العاملة في الجزائر»، بعد أكثر من تسع سنوات من العمل بطريقة غير قانونية، و«التعجيل بإصلاح الإطار التشريعي الخاص بالسمعي البصري، وكذلك إصدار دفتر شروط ينظم عمل القنوات، ويؤطر الالتزامات العامة في مجال احترام الحريات الأساسية ومتطلبات التسيير الديمقراطي للمجتمع، والضرورات التي تفرض المحافظة على الأمن العام، مع تنظيم استغلال خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني».

> تنشط في الجزائر 20 قناة تلفزيونية، 5 فقط منها مرخصة

وصدر قانون الإعلام الجديد عام 2012، وأتاح نظرياً إنشاء قنوات وإذاعات مستقلة. وصدر على إثره في إبريل/ نيسان 2014 قانون السمعي البصري الذي ينظم القطاع. ونصّ القانون على أن تتولى سلطة المستقلة للسمعي البصري إصدار رخص العمل وسحبها من القنوات المستقلة، وكذلك مراقبة مضمون ما تبثه القنوات وتعديله وإنذارها بشأن أية خروقات في المجال. لكنّ الحكومة ظلّت تعطل استكمال التدابير القانونية لذلك، حيث لم يصدر دفتر الشروط الذي يوضح الكيفيات والمسارات التقنية والفنية لإنشاء القنوات، وظلّ على أساس ذلك كامل القانون قيد التعطيل.

وقال الخبير في الإعلام والاتصال في الجزائر أحمد بن دريسي إنّ «قرار فتح نقاش عام حول قانوني الإعلام والاتصال مرتبط بكثير من الثغرات التي تضمنها القانون السابق، والذي جرى إعداده بشكل عاجل». وأضاف: «كما أن مجموعة من الظواهر المرتبطة بالممارسة المهنية والقواعد الاخلاقية والنسيج المجتمعي وخطاب الكراهية واحترام مقومات الدولة والمجتمع والذوق العام، والتي برزت في الفترة الأخيرة، كلها عوامل فرضت على السلطات عدم التسرع في إصدار النصين القانونيين من جهة، إضافةً إلى اعتبارات سياسية تتعلق برغبة السلطة في المقابل إحكام قبضتها على القطاع الإعلامي ضمن ما تعتبره مفهوماً موسعاً للأمن القومي للبلاد».

وتنشط في الجزائر في الوقت الحالي أكثر من 20 قناة تلفزيونية، لا تحوز سوى خمس منها على ترخيص إداري بالعمل من وزارة الاتصال. وكان تبون قد وعد خلال الانتخابات الرئاسية في ديسمبر/ كانون الأول 2019 بتسوية عاجلة لوضعية قطاع السمعي البصري في الجزائر.

السلطة ترغب في إحكام قبضتها على القطاع الإعلامي (فرانس برس)

السينما الأفغانية

عشرون عاماً إلى الوراء

المخرجات يراكمن خساراتهن

شوط كبير قطعته السينما الأفغانية خلال السنوات العشرين الماضية، بعد إزاحة «طالبان» من السلطة عام 2001. لكن إعادة سيطرة الحركة المتشددة على البلاد، الشهر الماضي، تعيد هذا القطاع إلى ما يشبه نقطة الصفر. هنا، نسلط الضوء على مخرجات افغانيات خضن تجارب شجاعة تركت أثراً عالمياً، ثم اضطررن إلى الفرار سريعاً، لكيلا يخسرن اصواتهن، ونستعيد افلاماً هوليوودية واوروبية ناقشت اسئلة الحرب والانتماء والعنف والديمقراطية.

رؤيا سادات تعد اولى مخرجة امراة في افغانستان (مريم عليصي/ فرانس برس)

ماجدولين الشموري

«الفنّ ميّت بالنسبة إليّ»، تقول الممثلة الأفغانية لينا علم. تُضيف، في حديثها لـ«العربي الجديد»: «إذا حرمت فناناً من الحقّ في التعبير، فالحقيقة ميتة. إذا انتزعت حقّ التعبير منّي، فلن تُروى الحقيقة، وستموت». تقيم علم (43 عاماً) حالياً في الولايات المتحدة الأميركية، وتواصل رفع الصوت من هناك لمساعدة شعبها، وتحديداً الفنانين منهم، الذين يحاولون مغادرة البلاد، بعد سيطرة حركة «طالبان» عليها، ودخولها إلى العاصمة كابول في 15 أغسطس/ آب 2021.

رغم الصعاب كلّها، ازدهرت السينما الأفغانية ببطء خلال العقد الماضي، وبرز فيها سينمائيون وسينمائيات تركوا بصمتهم، مع عودة الفنانين إلى البلاد، بعد استبعاد «طالبان» من السلطة عام 2001، بدأت الأفلام الأفغانية تحظى بشهرة في المهرجانات الدولية، بجهود مخرجين عصاميين تحدّوا نقص الموارد المادية والتهديدات الأمنية. يشير الموقع الإخباري المتخصّص «ديدلاين هوليوود» إلى أنّ تلك الفترة شهدت أيضاً انتشار الأفلام المقرصنة إلى حد ما في المحافظات الريفية، حيث معدلات الأمية مرتفعة. أصبح فيلم «تيتانيك» (1997)، لجيمس كاميرون، متوفراً لدى معظم الأسر، في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في كابول والمناطق الأكثر عزلة، في ظاهرة عرفت حينها بـ«حمّى تيتانيك».

لكنّ هذا التقدّم وصل إلى طريق مسدود مع عودة الحركة إلى السلطة، عندما سيطرت «طالبان» على غالبية البلاد عام 1996، أغلقت فوراً، أو قصفت، دور السينما، وحطّم عناصرها أجهزة التلفزيون، وحظروا الموسيقى. يبدو أنّ الحركة لا تنوي اعتماد نهج مختلف الآن، رغم زعمها أنّها أصبحت أكثر انفتاحاً واعتدالاً، وأنّها ستحترم حقوق النساء، إذ سئل المتحدّث باسمها ذبيح الله مجاهد، الأسبوع الماضي، عمّا إذا كان سيُسمح للفنانين بمواصلة عملهم، فأجاب بأنه سيتعين عليهم تغيير مهنتهم إذا تعارضت مع الشريعة الإسلامية. كما أنّ الإدارات المحلية التابعة للحركة في بعض الأقاليم أبلغت وسائل الإعلام رسمياً أنّ صوت المرأة محظور، وأنّ بثّ الموسيقى ممنوع. وتتوالى التقارير الإخبارية عن منع النساء من العمل، وعن استهداف من يعملون في مجال الفن.

في نهاية يوليو/ تموز الماضي، قتل عناصر من «طالبان» الكوميدي الأفغاني نظر محمد، وعلّقوا جثته على شجرة في مدينة قندهار. اعترفت الحركة بقتله، وبرّرت الأمر بأنّه كان يعمل في صفوف قوات الشرطة المحلية. يوم الجمعة الماضي، قتل أحد مسلحي «طالبان» مطرباً شعبياً أفغانياً في ولاية جبلية مضطربة في ظروف غامضة، وفق ما أعلنت عائلته يوم الأحد.

تقول لينا علم لـ«العربي الجديد»: «من الواضح أنه لن تكون هناك سينما في أفغانستان بعد الآن، ولن يسمح إطلاقاً للممثلات بالعمل. الحركة تعادي حرية التعبير، فكيف يمكن للفنان أن يعمل في ظلّ ظروف كهذه؟ الأمر كان صعباً أصلاً، قبل عودة (طالبان) إلى السلطة، في مجتمع محافظ كالمجتمع الأفغاني. لكننا بقينا في البلاد، وواصلنا ما نقوم به». تؤكّد: «من خارج البلاد، سأواصل العمل على القضايا نفسها، وهي ممثلة سينمائية ومسرحية وتلفزيونية، شاركت في أعمال عدة ركزت تحديداً على زواج القاصرات والمساواة الجندرية وحقوق المرأة، بينها «طفل كابول» (برماك أكرم، 2008) حول منقبة تترك طفلها البالغ من العمر 6 أشهر في سيارة أجرة، ليبدأ السائق بالبحث عنها، مجسداً في رحلته ماسي المرأة والطفل في المجتمع الأفغاني، وتحديداً في كابول،

> لينا علم: إذا فُقد حق التعبير، فلن تُروى الحقيقة، وستموت
>
> ديانا ثاقب جمال: أنا محطّمة. لكنّي أحاول أنْ الملم شتات نفسي

بعد الحرب الأهلية؛ و«رسالة إلى الرئيس» (رؤيا سادات، 2017) عن ثريا (علم) التي تترأس قسم الجريمة في كابول، لكنّها تُسجن ويُحكم عليها بالإعدام، بعد قتل زوجها، الذي كان يسيء معاملتها، دفاعاً عن النفس. رؤيا سادات تعد أولى مخرجة امرأة في أفغانستان، واختير فيلمها هذا، وهو الروائي الثاني لها، لتمثيل بلادها في منافسات جوائز «أوسكار» عن فئة أفضل فيلم أجنبي عام 2018.

عام 2015، كانت علم عضواً في «لجنة العدالة من أجل فرخنده»، فرخنده كانت في الـ27 من العمر وتدرس الشريعة الإسلامية حين قتلت بوحشية على يد مجموعة من الرجال قرب ضريح «شاه دوشمشيره» في كابول، بعد اتهامها زوراً بحرق نسخة من القرآن، وصوّرها كثيرون بهواتفهم المحمولة، وتبادلوا مقاطعها على شبكات التواصل الاجتماعي. أكّدت الشرطة لاحقاً أنّ مزاعم حرق القرآن ليست إلّا كذباً، وأنّ فرخنده دخلت في جدل مع رجل كان يبيع أحجبة وتمائم رأت أنّها تعارض التعاليم الإسلامية. جسدت علم دور فرخنده في إعادة تمثيل الجريمة أقيمت في الضريح نفسه بعد مرور أكثر من شهر على الجريمة، من دون توجيه أي اتهامات رسمية. بعد ساعات قليلة من إعادة التمثيل، أعلنت السلطات عن توجيه تهم إلى 49 مشتبهاً بهم.

كما كانت علم بطلة مسلسل «شيرين»، وهو أول دراما تلفزيونية من نوعها في أفغانستان توصف بـ«النسوية»، أثناء تصوير «شيرين»، أصدر الملا فتوى ضده، فهوجم فريق العمل بقنبلتين يدويتين في كابول. وأثناء تصويرها فيلمها القصير «قمر»، هُدّدت والطاقم بالقتل.

علم، ليست وحدها في خوفها على مصير السينما الأفغانية وفي نظرتها التشاؤمية. حين سألت «العربي الجديد» المخرجة الأفغانية ديانا ثاقب جمال عمّا إذا كانت تريد التحدّث عن السينمائيين في أفغانستان، وتحديداً النساء منهم، بعد سيطرة حركة «طالبان» على البلاد، أجابت باختصار: «أنا شديدة الغضب والحزن. أعتذر. لكنّي لا أعرف ماذا أقول. هل بقي ما يمكن الحديث عنه؟ لست متأكدة. أنا محطّمة. لكنّي أحاول أنْ الملم شتات نفسي». ديانا ثاقب جمال في كندا منذ أشهر، لكنّها حجزت تذكرتها للعودة إلى كابول. وحين تواصلت معها «العربي الجديد» أكّدت أنّها تحاول مساعدة أصدقاء وزملاء لها على مغادرة البلاد.

فيلمها «رقية» عرض في قسم «آفاق» في «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» عام 2019. وقبل صيفين فقط، افتتحت سينما «أي خانم» التي تضمّ 80 مقعداً، واستضافت مهرجاناً افتتاحياً عرض فيه نحو مائة فيلم. حضرت النساء العروض، وبكت الأكبر سناً منهنّ، فقد كانت هذه المرة الأولى التي يرتدن فيها صالة سينمائية منذ عقود.

موجة الهروب الجماعي من أفغانستان شملت المخرجة السينمائية الأفغانية صحراء كريمي، وهي أول امرأة ترأس منظمة الأفلام الرسمية في بلادها. وصلت كريمي (36 عاماً) إلى أوكرانيا التي تحمل جنسيتها في 17 أغسطس/ آب 2021، تاركة وراءها كل ما تملك. وستسافر إلى «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» يوم السبت المقبل، للتحدّث عن محنة بلدها والسينمائيين فيه، بعد سيطرة «طالبان». في حديثها أخيراً لموقع مجلة «إذا هوليوود ريبورتر»، من كييف، قالت إنّ إحدى الممثلات في فيلمها «حوا، مريم، عايشه» (2019)، كانت متّجهة إلى مطار كابول، عندما هزّه تفجير مزدوج يوم الخميس الماضي. أضافت كريمي أنّها تنظر في المزيد من الوسائل لمساعدة ممثلتها وأعضاء آخرين من طاقم الفيلم على الهروب، لكنها رفضت مناقشة التفاصيل خوفاً على سلامتهم. ووصفت ما يحصل في بلادها بـ«الفوضى المطلقة».

شاهر يائو سادات أيضاً فرّت من البلاد. ووصلت المخرجة، التي فاز فيلمها الروائي الأول «الذئب والأغنام» بجائزة من «مهرجان كانّ السينمائي الدولي» عام 2016، برفقة أفراد من عائلتها، إلى العاصمة الفرنسية باريس، الأسبوع الماضي. وقالت في مقابلة مع وكالة «رويترز»: «كنتُ محظوظة، لكنّ هذه ليست حال كثيرين. إنهم لا يتحدّثون الإنكليزية، وليسوا صنّاع أفلام، وليس لديهم أي أصدقاء في الخارج، وحياتهم في خطر». ولدت سادات في إيران، وانتقلت إلى أفغانستان في ديسمبر/ كانون الأول 2001، وكانت تحضر فيلماً كوميدياً رومانسياً قبل فرارها.

أما المخرجة رؤيا حيدري، فنشرت صورة لها من مطار كابول الأسبوع الماضي، وغرّدت: «تركت منزلي وحياتي كلها ورائي، كي لا أخسر صوتي. مرة أخرى، أنا هاربة من بلدي. مرة أخرى، عليّ أن أبدأ من الصفر. لم آخذ معي عبر المحيط إلا كاميراتي وروحاً ميتة».

إلى ذلك، وقعت مجموعة من 350 من فنانين ومخرجين وفناني أداء وكتّاب على رسالة مفتوحة إلى حكومة الولايات المتحدة، تطالبها بمساعدة الأفغان الفارين من البلاد. دعت الرسالة، التي صاغتها مجموعة «الفنون من أجل أفغانستان» حكومة الولايات المتحدة إلى «بذل كل ما في وسعها» للمساعدة في «تسهيل مغادرة الأفغان المعرّضين للخطر من أفغانستان، وضمّ الفنانين والمخرجين وفناني الأداء والكتّاب في هذه الفئة».

وقالت فيها المخرجة مريم غني (ابنة الرئيس الأفغاني السابق أشرف غني): «نحن قلقون للغاية على أصدقائنا وزملائنا وأقاربنا في أفغانستان، ولا نريد أن ننساهم. انزعجنا بشدّة من استبعاد الفنانين والعاملين في مجال الثقافة من فئات وزارة الخارجية للأفغان المعرّضين للخطر، الذين أعطوا الأولوية للإجلاء، رغم تاريخ (طالبان) الطويل والمعروف في استهداف الفن والفنانين والتراث الثقافي».

الممثلة لينا علم في احد مشاهد مسلسل «شيرين» الذي صُوّر في كابول (شاه مرادي/ فرانس برس)

في قراءة سينمائية لنزاع دام بين الاتحاد السوفييتي والمجاهدين الأفغان، في حرب تُشارك الولايات المتحدّة فيها، سينمائياً، عبر رامبو.

عتيق رحيمي، الروائي والمخرج الأفغاني الفرنسي، مُشارك أساسيّ في تحويل بعض السينما إلى متتاليات بصرية عن أحوال بلده وناس بلده، في مرحلة طالبان. «أرض ورماد» (2004) و«حجر الصبر» (2013) مقتبسان من روايتيه اللتين تحملان العنوانين نفسيهما (2000 و2008).

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

بطولات وحكايات وإدانات وهواجس بلغة متفاوتة

نديم جرجوره

لا تختلف أفغانستان، تاريخاً وحروباً على الأقلّ، عن بلدانٍ أخرى، تتورّط الولايات المتحدّة الأميركية في وحولها، فتنشغل هوليوود بها. والانشغال يصنع أفلاماً متنوّعة، يُناقش بعضها، بجدّية وعمق، أسئلة الحرب والانتماء والعنف والديمقراطية، والتداعيات النفسية على جنود، يعودون إلى بلدهم مُحمّلين بأعطاب عدّة؛ ويتناول بعضها الآخر تلك الحروب بنَفَس تجاري استعلائي بطولي، تُمجّد أميركا وديمقراطيتها، ويُهين «السكّان الأصليين»، الذين يشهدون حروباً أميركية في بلدانهم، فيواجهونها بما يملكون، لكنّ هوليوود تحول دون إعلاء صوتهم، فهؤلاء «أعداء الأمّة»، وبعض الأفلام يُدينهم ويُحاكمهم ويُسوّه صورتهم، ويُسيء إلى حقوقهم والتزاماتهم. هوليوود مصنعٌ كبيرٌ للسينما. تعبير مُكرّر، لكنّه يختزل علاقة هوليوود بالعالم. فالمصنع يُنتج آلاف الأفلام سنوياً، ما يعني أنّ هناك استحالةً فعلية لغياب أي موضوع أو حالة أو انفعال أو جغرافيا أو تاريخ عن «عاصمة الفنّ السابع». علماً أنّ سينما أخرى تتناول حروباً ونزاعات وقضايا وأفراداً ومسائل تعني بلدانها وناس بلدانها، أو تعني مخرجين ومخرجات، لديهم هواجس وتساؤلات وتأمّلات في مسائل غير مرتبطة مباشرة بهم، وببلدانهم وناس بلدانهم.

سينما الحروب

لأفغانستان تاريخٌ من الحروب والاضطرابات والتبدّلات. جغرافيا واسعة، وإثنيات عدّة، وقبائل تملك جذوراً عميقة فيها، ولكلّ منها حكايات وذاكرة وحضور وتفاصيل. في 9 سبتمبر/ أيلول 2001، يُقتل أحمد شاه مسعود، أبرز شخصية أفغانية في مواجهة طالبان، وبعد يومين اثنين فقط، يسقط برجا «المركز العالمي للتجارة» في نيويورك بطائرتين مدنيتين، ويُعتدى على مبنى الـ«البنتاغون» (أرلنغتن، فرجينيا) بطائرة ثالثة، وتسقط طائرة رابعة (شانكسفل، بنسلفانيا) قبل بلوغ هدفها. منذ تلك اللحظة، تضع هوليوود خططاً لمشاريع سينمائية، فالحرب على الإرهاب، المُعلنة على لسان جورج بوش (20 سبتمبر/ أيلول 2001)، مادة غنية بكلّ ما يُثري خزائن الاستديوهات وشركات الإنتاج فيها، من دون التغاضي عن سينمائيين وسينمائيات تعنيهم الحرب كمفهوم ثقافي وأخلاقي، وكمادة للتفكير والتأمّل بأحوال البلد وعلاقاته المختلفة بالعالم والشعوب والحضارات.

وإذْ تذهب أفلامٌ كثيرة، مُنتجة بعد «11 سبتمبر/ أيلول»، إلى نواحٍ متنوّعة في أفغانستان وما يدور حولها وفيها، كما في الولايات المتحدّة نفسها وعلاقتها بذاك البلد، فإنّ السابق على اعتداء «الثلاثاء الأسود» ينتبه إلى أحداثٍ تجري هناك، فإذا بجون رامبو (سيلفستر ستالون) يخوض معارك أميركية إلى جانب الأفغان، لمواجهة الغزو السوفييتي (1979 . 1989). في «رامبو 3» (1988) لبيتر ماكدونالد، بعد خوضه معارك بلده في فيتنام، هو الذي سيُنجد من بلده، بعد خروجه من تلك الحرب، رغم تضحياته الجمّة.

لكنّ أفغانستان تحضر في السينما قبل رامبو بوقتٍ مديد، من دون أنْ يكون البلد ومسائله محوراً أساسياً. فالبريطاني تيرينس يونغ يُنجز، عام 1956، «آرك»، متناولاً فيه صراعات بريطانية داخلية وأخرى مع قبائل المنطقة، على الحدود بين الهند البريطانية وأفغانستان. عن أحمد شاه مسعود، هناك «مسعود، الأفغاني» (1998)، وثائقي فرنسي لكريستوف دو بونفيلي، الذي يرسم بورتريه لشخصية قائدٍ أفغاني يُقارع طالبان طويلاً، وآخر، خصوصاً مع ما يُعرف بـ«المشاركة في المجهود الحربي» لدول أوروبية في الحرب على الإرهاب، كالدنمارك. عام 2004، يُعرض «إخوة» (ترجمة حرفية للعنوان الدنماركي، علماً أنّ القصّة ترتكز على شقيقين اثنين، هما الشخصيتان الأساسيتان) للدنماركية سوزان بيّر، المتوغّل عميقاً في مسألة حسّاسة، تُناقش الموت والعلاقات العائلية والفقدان والخيانة والشكّ، وهذا كلّه في حكاية أب جنديّ، له من زوجته التي يُحبّ أبناتان، ولهُ شقيقٌ يتناقض وإياه في كلّ شيء. يُكلّف بمهمّة للأمم المتحدّة في أفغانستان، وبعد حين «يظنّ» كثيرون أنّه مقتولٌ، فيتكفّل شقيقه بالاهتمام بعائلته، قبل عودته، التي تطرح التساؤلات كلّها.

لأهمية الحكاية واشتغالها السينمائي، تقتنص هوليوود فيلم بيّر، باخر له العنوان نفسه، «إخوة» (2009) لجيم شيريدان (تمثيل توبي ماغواير وجايك غيلينهال وناتالي بورتمان)، وله الحبكة والتفاصيل والمناخ نفسه، فاحد الشقيقين يعود من أفغانستان (بل من «موته» المُعلن فيها) إلى عائلته، ليعيش خرابه الذاتي، أمام زوجته وابنتيه اللتين، وأمام شقيقه المهتم بعائلته في غيابه، بعد خروجه من السجن. الخراب الذاتي يفيض بأسئلة الموت والعائلة والشكّ والخيانة، تماماً كالفيلم الدنماركي.

هواجس سينمائية

دنماركيّ آخر، يُدعى توبياس لينهولم، يُنجز «حرب» (2015)، عن فرقة عسكرية تتعرّض لكمين من طالبان، فيُجرح جنديّ منها بجروح خطرة، وتتحوّل المهمّة إلى مواجهات حادة بين الفريقين، وبين الجنود وتساؤلاتهم المتفرّقة عن الحرب والموت والعلاقة بالآخر، بالإضافة إلى سؤال «جريمة حرب». أبرز الأسئلة المطروحة في حروب كهذه (جائزة «أوسكار» أفضل فيلم أجنبي، في النسخة الـ88، المُقامة في 28 فبراير/ شباط 2016).

حرب أفغانستان مُثيرة لاهتمام غير هوليوودي أيضاً. إلى الدنماركيين الاثنين، هناك المخرج الروسي فيودور بوندرتشوك، مع «السرب التاسع» (2005)، الذي يستعيد عملية عسكرية سوفييتية، معروفة باسم «عملية ماجستيرال» (7 ـ 8 يناير/ كانون الثاني 1988): 39 مظليًا سوفييتيا يُدافعون بشراسة عن «تلة 3234» (مقاطعة باكتيا، جنوب شرق أفغانستان) ضد مجاهدين أفغان (يتراوح عددهم بين 250 و300)، ويُقتل فيها 6 مظليين و200 مجاهد، ويُجرح 28 سوفييتيا. الفيلم حكاية واقعية، تُستعاد

رحيمي والممثلون في فيلمه «أرض ورماد» في «مهرجان كان السينمائي الدولي» (فيرانسوا غيو/ فرانس برس)

> أفلام متنوعة تناقش أسئلة الحرب والانتماء والديمقراطية
>
> رحيمي حوّل بعض السينما إلى متتاليات بصرية عن أحوال بلده